

مجرد جدار؟

تيم موريس

الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لا يتقدمون بطلبات للحصول على تصاريح لموظفيهم المحليين، وبذلك يعرضون قدرتهم على الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية المتنقلة وعملية توزيع المساعدات الغذاء للخطر.

وإذا كانت إسرائيل تنوي أن يصبح الجدار حدودا دولية دائمة - كما يشتهه الكثيرون في ذلك - فإن إسرائيل ستضم المنطقة العازلة إليها رسميا، وهناك من يعتقد بأنه بدلا من منح سكان المنطقة العازلة الجنسية الإسرائيلية، فإنه سيتم استبدالهم بعدد مساو من المستوطنين اليهود الذين سينتقلون للعيش خلف الجدار.

يستولي الجدار بحد ذاته على أكثر الأراضي الزراعية وموارد المياه حساسية في الضفة الغربية إلى جانب فلسطيني القدس الشرقية، وسيؤدي توسع المستوطنات إلى شرقي الجدار وهيمنة إسرائيل على وادي الأردن إلى الاستيلاء على المزيد من الأرض والموارد الضرورية للدولة الفلسطينية المستقبلية، ولن يكون هناك وجود للدولة الفلسطينية الحيوية بدون الوصول إلى تلك الأراضي وموارد المياه الحيوية، أو بدون القدس الشرقية العاصمة الفلسطينية؛ وبدون الدولة الفلسطينية الحيوية، لن يكون هناك أي سلام حيوي.

قسم شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

المعلومات الواردة في هذا المقال مستمدة من:

مجموعة سياسات الطوارئ الإنسانية

www.humanitarianinfo.org/opt/docs/UN/OCHA/OCHABarRprt-Updt6-En.pdf

بيتسيلم: www.btselem.org/English/Separation_Barrier

خطاب ألقاه راي دولفن (مؤلف كتاب جدار الضفة الغربية: هدم فلسطين، مارس ٢٠٠٦، ISBN: 0745324339) www.thejerusalemfund.org/images/fortherecord.php?ID=278

تيم موريس هو أحد محرري نشرة الهجرة القسرية، وبريده الإلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk

يعتبر حاجز الضفة الغربية اجراء أمنيا من وجهة نظر إسرائيل، ويشير أعداء إسرائيل إلى أنها أقامت الجدار ليصبح حدود الأمر الواقع، وليست حود على مفاوضات الحالة النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين، وليضم المستوطنات غير القانونية إلى داخل إسرائيل.

أي اجراء جوهري لوقف بناء الجدار في المناطق الفلسطينية المحتلة.

وأعلنت إسرائيل أن الأراضي الواقعة بين الجدار وبين الخط الأخضر هي «منطقة تماس» حيث يجب على كل السكان وأصحاب الأراضي الحصول على تصاريح للبقاء في منازلهم وأراضيهم، وبانتهاء بناء الجدار، سيحتاج حوالي ٦٥ ألف فلسطيني إلى تصاريح ليعبروا الجدار إلى باقي أنحاء الضفة الغربية. وفي المناطق التي اكتمل فيها بناء الجدار، فإن أطفال المدارس الذين يقطنون في منطقة التماس ويرتادون المدارس الواقعة في الجانب الفلسطيني والمزارعون الراغبون في الذهاب إلى السوق يضطرون إلى الاصطفاف في طوابير بانتظار قدوم أحد سيارات الجيب العسكرية الإسرائيلية لفتح البوابة، وفي العادة تُغلق البوابات في تمام الساعة الرابعة عصرا، ولا يسمح لسيارات الإسعاف الفلسطينية بالدخول منطقة التماس.

وبعض الفلسطينيين الذين لم يجددوا بطاقات الهوية التي تصدرها إسرائيل يقعون الآن في شرك المنطقة العازلة إلى الأبد، حيث أنهم يخشون من حرمانهم من العودة إلى عائلاتهم إذا عبروا البوابات تجاه الضفة الغربية. واضطر بعض الآباء إلى التوقف عن إرسال فتياتهم إلى المدارس في الجانب الآخر من الجدار خشية على سلامتهم وأمنهم. ولأن محكمة العدل الدولية لم تعلن عدم شرعية الجدار فحسب بل وعدم شرعية نظام البوابات والتصاريح، فإن

لقد شرعت الحكومة الإسرائيلية في بناء الجدار الفاصل في شهر يونيو ٢٠٠٢، وقد تم التخطيط له بأن يمتد بطول حوالي ٧٠٠ كم وتم بناء نصفه الآن، وتقع نسبة ٧٥٪ من طوله الكلي داخل الضفة الغربية بدلا من أن يمتد على طول الخط الأخضر، وهو الحد المعترف به دوليا بين دولة إسرائيل والضفة الغربية. ويبلغ ارتفاع الجدار في بعض المناطق - وخاصة في القدس الشرقية المحتلة وحول مدينة قلقيلية الفلسطينية - ثمانية أمتار من الأسمنت المسلح، وهو بذلك يبلغ ضعف ارتفاع حائط برلين، وتشمل معظم قطاعات الجدار أبراجا مسلحة بالقناصة تقع كل ٣٠٠ متر، والجدار عبارة عن أجزاء من الاسمنت وأجزاء من السياج في بعض المناطق الأخرى. والجدار محاط بمنطقة عازلة بها خنادق، وأسلاك شائكة، وسياج مكهرب، وأجهزة تصوير حراري، وكاميرات فيديو، ومناطيد استطلاع، واجراءات أمنية أخرى.

ويقطع الجدار أراض في عمق الضفة الغربية - وينفذ أحد قطاعات مسافة ١٤ كم داخل المناطق الفلسطينية - لكي يغلف الشبكة الممتدة للمستوطنات الإسرائيلية ومناطق التوسع التي خططت لها. وستقع ست وخمسون مستوطنة - تأتي أكثر من ١٧٠ ألف مستوطن - بين الجدار وبين الخط الأخضر، وعندما تأخذ المستوطنات اليهودية الإضافية في القدس الشرقية بعين الاعتبار، فإن ثلاثة أرباع عدد المستوطنين البالغ عددهم ٤٢٥ ألف مستوطن سيقطنون خلف الجدار، وإذا جرى تنفيذ الخطط الحالية سيضم الجدار نسبة ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية. وتبلغ التكلفة الكلية للبناء أكثر من ٢ بليون دولار أمريكي - أي ستة أضعاف الميزانية السنوية للأونروا.

لقد كان الجدار موضوع أربعة قرارات للأمم المتحدة - اعترضت عليها الولايات المتحدة - في مجلس الأمن وثلاثة قرارات في الجمعية العامة، وفي شهر يوليو ٢٠٠٤ قامت الجمعية العامة وبأغلبية ساحقة بإعادة التأكيد على حكم محكمة العدل الدولية بأن الجدار يعتبر انتهاكا للقانون الدولي، وطالبت إسرائيل بهدمه أو تعديل مساره إلى الخط الأخضر، ومع ذلك لم يتخذ المجتمع الدولي



Paul Jeffrey/ACT International